

حوار

أمين عام اتحاد الشركات الاستثمارية في حوار شامل مع «الأخبار»



التمويل مشروط بقانون الاستقرار وليس كل الشركات بإمكانها الاستفادة منه.. وهذا واقع يجب الاعتراف به

يجب أن ننظر إلى المعايير الأساسية لحقيقة سير الاقتصاد المحلي فالواقع عكس ما يقال

التشكيلة الحالية لمجلس مفوضي هيئة أسواق المال متناغمة ومتوازنة

د. رمضان الشراح: بعض الشركات الاستثمارية قد تنسحب من السوق.. والكويت تعاني من أزمة مالية وليست اقتصادية



د. رمضان الشراح

منى الدغيمى
أكد أمين عام اتحاد الشركات الاستثمارية د. رمضان الشراح على أهمية تدخل الدولة لدعم بعض الشركات وفق ضوابط محددة للمحافظة على القطاع المالي. مشيراً إلى أن البنود الواردة في قانون الاستقرار لا تسمح لكل الشركات بإمكانية الاستفادة منه. متوقفاً انسحاب بعض الشركات الاستثمارية. وشدد على ضرورة أن ينظر إلى المعايير الأساسية لحقيقة سير الاقتصاد المحلي. وقال في حوار شامل مع «الأخبار» أن الكويت تعاني أزمة مالية وليست اقتصادية. نافياً أن تكون الشركات الاستثمارية قد فقدت صيتها العالمي. لافتاً إلى أن الشركات الكويتية ما زالت تحظى بالثقة سواء من المؤسسات المالية والاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي أو مؤسسات دولية خارجية. وأكد أنه في ظل التشريعات الجديدة والجهود المبذولة من قبل كل الجهات وتفعيل مشاريع التنمية سيعيد إلى السوق توازنه تدريجياً. وذكر أن أمام الاتحاد مجموعة من الأنشطة من خلال مركز الدراسات الاستثمارية والخدمات المالية الذي سيقوم بتنظيم عدد من الندوات المتخصصة. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

لابد للدولة أن تتدخل وتساهم في الدعم المالي لبعض الشركات بظوابط

والخدمات المالية وهو مركز متخصص ويعنى بتطوير قدرات العاملين بالقطاع الاستثماري مهنيًا وفنيًا وفق نظام منهجي ومؤسسي وقدمنا العديد من الدورات غير المكلفة لأعضائنا لتنمية مهاراتهم.

معايير «المركزي»

هناك مجموعة من الشكاوى تقدم بها أعضاء «الاتحاد» حول ما أصدره «المركزي» من تعليمات خاصة بالرقابة الجديدة المتعلقة بمجالات الرفع المالي والسيولة والاقتراض الخارجي.. ما الآلية التي سببتها «الاتحاد» في نقل وجهة نظر الشركات حول هذا الأمر إلى البنك المركزي؟

لم أتلق ولو شكوى واحدة على المستوى الشخصي من الشركات، فقط «المركزي» أخطرننا بهذه النسب، ومع أول اجتماع لمجلس الإدارة سنبأحت حول هذا الموضوع وفي لقائنا المقبل سنشير هذا الموضوع مع المحافظ. وأوضح أن ما حصل هو نقاش ودي بين الشركات وبين شخصياً لاستيضاح هذه المعايير. واعتقد أن المعايير التي عممها «المركزي» معمول بها عالمياً وربما الشركات بحاجة إلى وقت لاستيعابها والتكيف وفقها وسنطرح مذكرة إلى «المركزي» في أول اجتماع يجتمعنا بعد أخذ رؤى الشركات.

هل الشركات الاستثمارية قادرة فعلاً على تطبيق هذه المعايير؟
نعم الشركات قادرة على تطبيق هذه المعايير ولكن الرؤى تختلف من شركة إلى أخرى.

الرقابة وتفعيلها

أشار المحافظ إلى التعليمات الصادرة من المركزي لشركات الاستثمار بأنها جاءت في ضوء الدروس المستفادة من الأزمة المالية.. هل ان هذا يعني أن الرقابة كانت غائبة وضعيفة قبل الأزمة؟
لا شك أن ما أشار إليه المحافظ يتم عن خبرة مكتسبة من هذا الرجل المسؤول. وأرى أن الأمور كانت موجودة في السابق وأهمية تطبيقها تأتي في المدى البعيد لصالح القطاع ونستطيع أن نعمل بشكل جيد. واعتقد أن الأزمة كشفت أهمية وجود إدارة للمخاطر فلا تأتي الآن ونحاسب «المركزي» ونقول له لماذا لم تفرض إدارة للمخاطر، الآن نحن بحاجة إلى حلول ومنها إيجاد إدارة فاعلة للمخاطر وقرض معايير الحوكمة. نحن في مرحلة تستدعي منا النظر إلى الآم.

ما تقييمك لقطاع الاستثمار في الكويت وهل هو قادر على المشاركة في مشاريع التنمية؟
قطاع الاستثمار هو قطاع فاعل ويُعد ثاني أكبر قطاعات السوق وقدم الكثير إلى القطاعات المختلفة، فسي الصحة ساهمت في بناء المنشآت الخاصة، وكذا الأمر في قطاع التعليم وفي البنية التحتية وذلك من خلال محافظ متنوعة. فوجب علينا أن نستفيد مما قدمته الشركات الاستثمارية من قيم مضافة للاقتصاد. واعتقد أن القطاع بعد أن يرتب أوقافه من جديد سيلعب دوراً

دولية خارجية. ويجب التأكيد هنا أننا في الكويت لا نعاني أزمة اقتصادية ولكن أزمة مالية والأزمات المالية تختلف حسب دورتها. ونعترف بأن هناك أزمة ولكن علينا أن نتعامل معها بشكل علمي وحر في. واعتقد أنه يجب أن ننظر إلى المعايير الأساسية لحقيقة سير الاقتصاد المحلي فالواقع عكس ما يقال ربما تنسحب بعض الشركات الاستثمارية ليس لأنها شركات سيئة ولكن لأن الظروف لم تخدمها كما انسحبت بعض الصحف من السوق مؤخراً ليس لأنها سيئة ولكن الظروف لم تخدمها.

ما المساعي التي قام بها «الاتحاد» تجاه الشركات المتعثرة وهل من صدى للاجتماعات التي جمعتمكم مع «المركزي» والجهات ذات الصلة؟

يجب أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أن «الاتحاد» ولد لخدمة القطاع الاستثماري بشكل خاص والاقتصادي بشكل عام وهنا يجب أن نوضح أن الاتحاد يمثل جهة استشارية وليس جهة قرار. فمفند الأزمة عقد الاتحاد الكثير من الاجتماعات والتقىنا جهات وشخصيات عديدة كمحافظ البنك المركزي ووزير المالية وأشخاص مؤثرين، كل هؤلاء جلسنا معهم لإيجاد الحلول ورفعنا المذكرات المناسبة وتوصلنا إلى رأي موحد وهو ضرورة دعم الشركات، ومازلنا في تواصل مع محافظ البنك المركزي وهناك لقاءات فصلية بصفة دورية وناقش فيها الكثير من القضايا الخاصة بقطاع الاستثمار ويظل القرار في النهاية قراراً حكومياً.

رسمياً قدمنا حلولاً أما بالنسبة لردة فعل الشركات فهي مفهومة أن «الاتحاد» يبذل الجهود في دعم القطاع ولكنه لا يملك سلطة القرار.

هناك بعض الشركات تتهم الاتحاد بالقصور إزاء حل مشاكلها... ما ريدكم على ذلك وهل يقتصر دور الاتحاد فقط على تقديم التوصيات والاقتراحات؟
هذا الكلام مخالف للحقيقة الاتحاد يبذل كل جهده لمساعدة الشركات بغض النظر عن المشاكل التي أفرزتها الأزمة فالالاتحاد يتولى بحث مشاكل الشركات وحلها قبل الأزمة وهو جاد في طرح كل مشكلة وله إنجازات لا يمكن حجبها والشركات تعترف بذلك. وأستعرض في هذا السياق بعض الأمثلة فقانون نسب العمالة الوطنية طبق نتيجة جهد «الاتحاد»، فأى شكوى تأتي من الشركات نأخذها بعين الاعتبار.

رصيد الاتحاد

ماذا قدم «الاتحاد» للشركات الاستثمارية طيلة السنتين الماضيتين أي منذ انفجار الأزمة المالية العالمية وما تقييمك الشخصي لأهم الإنجازات التي تحسب لرصيد «الاتحاد»؟
الاتحاد قدم الكثير خلال السنتين الماضيتين فقد شاركتنا في أكثر من مشروع منها مشروع هيئة أسواق المال وأسسنا مركزاً للدراسات الاستشارية

فاعلاً خاصة أن الكويت في الفترة الراهنة على أبواب الشروع في الخطة التنموية. ولابد أن يكون للقطاع دور فاعل ومؤثر في هذه المشاريع المنتظرة.

هل تؤيد تصفية بعض الشركات غير القادرة على الاستمرار أو إشهار إفلاسها؟
ما روج مؤخراً من أن بعض الشركات قد تنسحب لأن هناك ضوابط للاستمرار فباعقادي الشركة التي لا تفي بالتزاماتها تلقائياً ستنسحب إلا إذا لجأت إلى طلب إعطاء الفرصة المحددة بمهلة قانونية.

عشوائية القطاع

هل هناك نية للاتحاد بأن يتقدم إلى «المركزي» بطلب وقف منح تراخيص على غرار ما قام به اتحاد شركات التأمين حيث طالب وزارة التجارة بالكف عن منح تراخيص؟
السوق مفتوح ولا نستطيع أن نمنع وجود الشركات والاتحاد ليس مخولاً له أن يتقدم لأي جهة والطلب منها الكف عن منح التراخيص فنحن ننحرك من خلال ضوابط محددة وفق النظام الأساسي للاتحاد لكن ممكن أن نلجأ عبر مقترح إلى الجهات المعنية بطرح ضوابط أكثر تشدداً لمنح تراخيص للنشاط الاستثماري.

لجنة تسقيق

قدمت الشركات الاستثمارية الإسلامية لـ «الاتحاد» مذكرة تطلب فيها بحاجتها إلى تشكيل لجنة تسقيق تابعة لشركات الاستثمار الإسلامية داخل الاتحاد هل من رد رسمي من طرف الاتحاد على هذا الطلب وهل هذه الحاجة تمثل إضافة إلى اتحاد الشركات الاستثمارية؟
فعلاً قدمت المذكرة إلى «الاتحاد» وهذا الملف يتناوله حالياً نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الامتياز للاستثمار وأمين صندوق الاتحاد السيد علي الزبيد ممثلاً عن الشركات الإسلامية.

وهذا الموضوع تتم مناقشته على مستوى «الاتحاد» ومستمر النظر فيه وفي أول اجتماع لمجلس الإدارة خلال الفترة المقبلة سيصدر «الاتحاد» قراره بخصوصه. أما فيما يتعلق بان تشكيل لجنة تسقيق تمثل إضافة للاتحاد أم لا، فهذا الأمر يبت فيه مجلس الإدارة وفق الإجراءات التنظيمية التي سيتم الاتفاق عليها وهدفنا خدمة جميع الشركات الأعضاء في الاتحاد.

خارطة القطاع

ما إستراتيجية الاتحاد المستقبلية في ظل السعي إلى تغيير خارطة قطاع الاستثمار في الكويت؟
هدفنا أن يكون القطاع الاستثماري رائداً في مجاله ويخدم الاقتصاد الوطني ويقدم قيمة مضافة ويعزز دور العنصر الوطني ويحاول قدر المستطاع الانتهاء من المشاكل التي تعيق عمل الشركات الاستثمارية حيث أن هناك قوانين كثيرة يجب أن نهيئ بها. وأششير في هذا الصدد إلى أنه كانت

لنا رؤى ومساهمات في قضايا كثيرة، لاسيما قانون العمل في القطاع الأهلي وقانون التجارة وقانون الخصخصة. فغاية «الاتحاد» أن يقدم أفكاراً تخدم القطاع بشكل جيد بالتزامن مع الرؤى الحكومية. ويعتمد الاتحاد على خطة سنوية وفق إستراتيجية واضحة. ما الخطوط العريضة لخطة المقبلة؟ سنركز على كيفية إعادة الروح للقطاع الاستثماري لكي يتبوأ دوره وفق المعطيات التي بحوزة الاتحاد ووفق رؤى الحكومة بعيداً عن التجاذب السياسي برؤية تقنية فنية علمية.

وتنحى الآن بصدد رسم الخطوط الكبرى لخطة الموسم القادم وسيتم عرضها على مجلس الإدارة قريباً لاعتمادها والمباشرة في تنفيذها بعد شهر رمضان.

تنظيف السوق

ما تعليقك على تصريحات وزير التجارة والصناعة احمد الهارون بأن هناك شركات عتقة يجب أن يتم التخلص منها لتنظيف السوق؟
كل قطاع فيه الجيد والريء وتتفاوت الشركات في مكانتها. ولكنني أرى أن وزير التجارة لم يقصد بقوله هذا جمع كل الشركات في سلة واحدة. نظراً إلى أن وزير التجارة مسؤول عن الشركات وربما لتأثيره بما آل إليه القطاع صدر عنه هذا التعليق. ولكن كما سبق وذكرت أن الشركات غير القادرة على الاستمرار ستنسحب تلقائياً.

ما ريدكم على القول بأن هناك 100 نكان يطلق عليها اسم شركات استعمار؟ هذا التعبير خاطئ ومرفوض هناك شركات استثمارية تعمل وفق نهج مؤسسي وهي ليست بدكائين بل هي مؤسسات لها مجالس إدارة ذات كفاءة تقدم نشاطاً محترماً.

نحن في مرحلة لابد أن نعطي القطاع وضعه وقيمه التي يستحقها فهو ثاني أكبر قطاع في البورصة وهناك شركات قدمت قيمة مضافة للاقتصاد الوطني وفي النهاية البقاء للأصالح. ما إستراتيجية الاتحاد المستقبلية في ظل السعي إلى تغيير خارطة قطاع الاستثمار في الكويت؟
هدفنا أن يكون القطاع الاستثماري رائداً في مجاله ويخدم الاقتصاد الوطني ويقدم قيمة مضافة ويعزز دور العنصر الوطني ويحاول قدر المستطاع الانتهاء من المشاكل التي تعيق عمل الشركات الاستثمارية حيث أن هناك قوانين كثيرة يجب أن نهيئ بها.

وأششير في هذا الصدد إلى أنه كانت لنا رؤى ومساهمات في قضايا كثيرة، لاسيما قانون العمل في القطاع الأهلي وقانون التجارة وقانون الخصخصة. فغاية «الاتحاد» أن يقدم أفكاراً تخدم القطاع بشكل جيد بالتزامن مع الرؤى الحكومية. ويعتمد الاتحاد على خطة سنوية وفق إستراتيجية واضحة. ما الخطوط العريضة لخطة المقبلة؟ سنركز على كيفية إعادة الروح للقطاع الاستثماري لكي يتبوأ دوره وفق المعطيات التي بحوزة الاتحاد ووفق رؤى الحكومة بعيداً عن التجاذب السياسي برؤية تقنية فنية علمية.

تنحى الآن بصدد رسم الخطوط الكبرى لخطة الموسم القادم وسيتم عرضها على مجلس الإدارة قريباً لاعتمادها والمباشرة في تنفيذها بعد شهر رمضان.

تنظيف السوق

ما تعليقك على تصريحات وزير التجارة والصناعة احمد الهارون بأن هناك شركات عتقة يجب أن يتم التخلص منها لتنظيف السوق؟
كل قطاع فيه الجيد والريء وتتفاوت الشركات في مكانتها. ولكنني أرى أن وزير التجارة لم يقصد بقوله هذا جمع كل الشركات في سلة واحدة. نظراً إلى أن وزير التجارة مسؤول عن الشركات وربما لتأثيره بما آل إليه القطاع صدر عنه هذا التعليق. ولكن كما سبق وذكرت أن الشركات غير القادرة على الاستمرار ستنسحب تلقائياً.



(سعود ساه)

د. رمضان الشراح يتحدث للزميلة منى الدغيمى